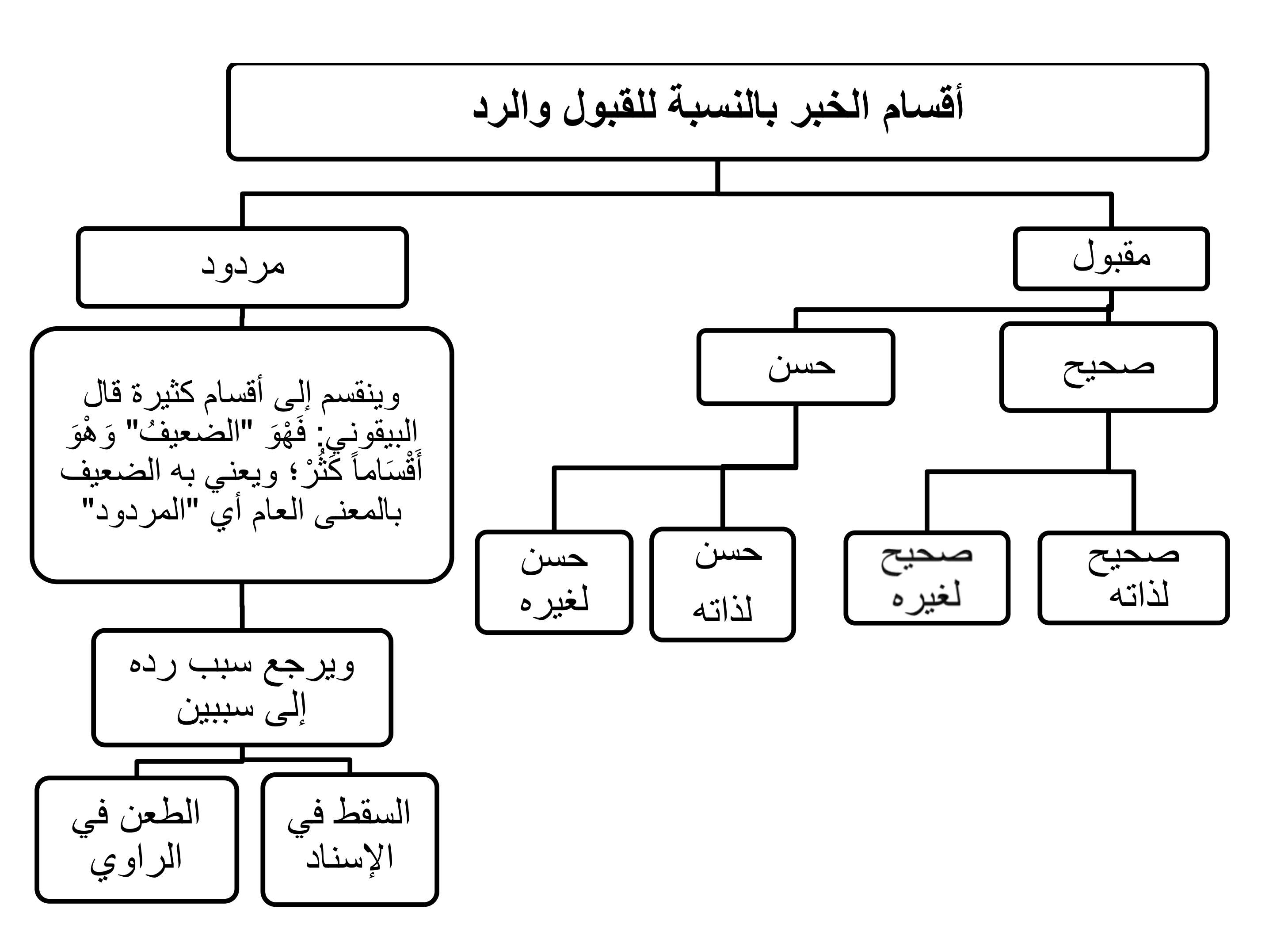
المحاضرة الرابعة من محاضرات مصطلح الحديث:

[شرح البيقونية: 4]



تكلمنا عن الصحيح لذاته في شرح قول الناظم رحمه الله:

3 – أوَّلُها "الصَّحِيحُ" وَهْوَ مَا اتَّصل ... إسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُذَّ أَوْ يُعَلْ

4 – يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِه ... مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِه

الحديث [الحسن لذاته]

قال الناظم رحمه الله:

5 – و"الحَسَنُ" المعروفُ طُرْقاً وَغَدَتْ ... رِجَالُهُ لاَ كالصّحيحِ اشْتَهَرَتْ

تعريف الحسن:

عرّف الناظم رحمه الله الحديث الحسن بأنه "ما عُرف طرقه واشتهر رجاله، شهرة دون شهرة رجال الصحيح".

وهذا التعريف عليه مؤاخذات، وذلك من وجوه:

1- هذا التعريف غير مانع، ولا يحصل به التمييز بين الصحيح والحسن والضعيف، فكل منها طرقه معروفة، فالصحيح طريقه معروفة بعدالة الرواة وضبطهم، والضعيف طريقه معروفة بضعف راويه.
2- قوله "طرقًا" بالجمع؛ فيه إشكال لأن ظاهر هذه الكلمة أنه يَشترط العدد في طرق الحديث الحسن، وهذا يُقال في الحسن لغيره، لا الحسن لذاته.
3- لم يُصرح الناظم باشتراط الاتصال والعدالة، والسلامة من الشذوذ والعلة.

ولعله والله أعلم أخذ هذا التعريف من تعريف الإمام الخطَّابي "للحسن"، حيث قال في مقدمة كتابه "معالم السنن": "والحسن منه ما عُرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء".

والمراد بقوله "ما عُرف مخرجه" إما أنه يعني بذلك اتصال السند، أو أن يكون راويه معروفًا بأخذ الحديث عن أهل بلده، أو هو الراوي الذي تدور عليه أسانيد أهل البلد، مثاله: كان في البصرة: قتادة بن دعامة السدوسي، وفي الكوفة: أبو إسحاق السبيعي، وفي الشام: الأوزاعي، وفي مصر: ابن وهب والليث بن سعد، وفي مكة: ابن جريج وعمرو بن دينار، وفي المدينة: الزهري، وفي اليمن: معمر بن راشد، وهكذا، فيُقال: " هذا مخرج أسانيد أهل البلد الفلاني، والمقصود أن الراوي إذا عُرف بأخذ الحديث عن أهل بلد ما، فإنه لا يكون كذابًا حيث صار المرجع في حديث ذاك البلد، ويكون قد ضبط حديثهم، وأتقنه.

لكن معرفة مخرج الحديث لا يدل على ثبوت الحديث وصحته، بل قد يكون الحديث صحيحا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا.

ثم إن قوله: "واشتهر رجاله"، لم يذكر بماذا اشتهروا، فالراوي الضعيف، مشهور، ولكنه مشهور بالضعف، فلا يكون حديثه حسنًا، إلا أن قوله: "ويقبله أكثر العلماء" يردُّ هذا الاعتراض عليه بدخول رجال الصحيح والضعيف، حيث إن الصحيح يقبله كل العلماء، والضعيف لا يقبله أكثرهم، فترجح أنه ما لا يبلغ الصحة أو الضعف.

- لكن عرفه الحافظ ابن حجر رحمه الله: بتعريف أدق من تعريف غيره، فقال في النخبة في تعريف الصحيح: وخبرُ الآحادِ: بنقلِ عدلٍ تامِّ الضبطِ، متصلَ السَّنَدِ، غيرَ مُعَلَّل ولا شاذٍّ هو الصحيحُ لِذاته"......... ثم قال: "فإن خف الضبط؛ فالحسن لذاته" اهـ. أي إن خف ضبط الصحيح، مع بقية الشروط المتقدمة في الصحيح [وهي اتصال السند، وعدالة الرواة، والسلامة من الشذوذ والعلة]؛ فهو "الحسن لذاته". [والضبط: هو الحفظ كما سبق في شرح الصحيح].

ولذلك استدرك الشيخ محمود أحمد عمر النَّشَوي الأزهري على الناظم رحمه الله: فقال في "طراز البيقونية" : والحسنُ الخفيفُ ضَبطًا إذْ غَدت ... رِجَالُهُ لاَ كالصّحيحِ اشْتَهَرَتْ

وعليه فيكون تعريف الحسن لذاته هو: "ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه في أحد رواته أو أكثر، ولا يكون شاذًّا ولا معلًّلا.

فشروط الحديث الحسن هي شروط الصحيح، إلا شرطًا واحدًا: وهو تمام الضبط، فإنه يُشترط في الصحيح، أما الحسن فيُشترط خفة الضبط.

- **فما هو الضابط في معرفة الراوي تام الضبط، أو خفيف الضبط؟**

والجواب: أن علماء الجرح والتعديل لهم عبارات، تدل على أن من قيلت فيه هذه العبارات؛ فهو من رجال الحديث الصحيح، فيعبرون بها عن تمام الضبط، كقولهم مثلًا: "ثقة حافظ" و "ثقة ثبت" و "ثقة متقن" و "ثقة" و "مستقيم الحديث" ....الخ.

ولهم عبارات – أيضا – تدل على أن من قيلت فيه، فهو من رجال الحسن، فيعبرون بها عن خفة الضبط، كقولهم "صدوق، لا بأس به، مأمون، خيار ....." إلى غير ذلك.

وهذا كله جاء من سبرهم لروايات الراوي، ومقابلتها بروايات غيره من الثقات، ثم النظر في مقدار موافقته، أو مخالفته، أو تفرده، ومن ثَمَّ يحكمون عليه بما يستحق مدحًا أو قدحًا، كما قال ابن معين: قال لي إسماعيل ابن علية يومًا: كيف حديثي؟ قلت أنت مستقيم الحديث، فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت عارَضْنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة، فقال: الحمد لله ...اهـ.

[الحديث الضعيف]

قال الناظم رحمه الله:

6 – وكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحسن قَصُرْ ... فَهْوَ "الضعيفُ" وَهْوَ أَقْسَاماً كَثُرْ

بعد أن فرغ الناظم رحمه الله من الكلام على الصحيح والحسن، شرع في بيان الضعيف، وذكر أنه ينقسم إلى أقسام كثيرة، ولم يذكر شيئًا من أقسامه في هذا الموضع، وإن كان قد ذكر كثيرًا منها بعد ذلك.

فالضعيف لغة: ضد القوي.

واصطلاحًا: عرفه الناظم رحمه الله بأنه: "ما قَصُر عن رتبة الحسن لذاته".

أو هو: ما لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه.

ومعلوم أنه إذا خلا عن رتبة الحديث الحسن، فقد خلا عن رتبة الصحة.

وقد تقدم أن الحديث الحسن: هو ما جمع شروطًا خمسة وهي: [الاتصال، والعدالة، وخفة الضبط في أحد رواته أو أكثر، والسلامة من الشذوذ والعلة].

- **هل الناظم يتكلم عن الضعيف بالمعنى العام، الذي هو قسيم المقبول؛ أم الضعيف بالمعنى الاصطلاحي الذي ينجبر بمثله أو بأقوى منه، وهو نوع من أنواع المردود ؟**

والجواب: أن كل حديث قَصُر عن هذه الشروط أو بعضها، فهو الضعيف بالمعنى العام، الذي يدخل فيه جميع أقسام الضعيف، سواء كان الضعف بسبب فقد الاتصال، أو الطعن في العدالة، أو خلل في الضبط، أو بسبب الشذوذ أو العلة، فيدخل في هذا النوع، الموضوع، والمتروك، والشاذ، والمنكر، ونحو ذلك، ويدل على ذلك قول الناظم رحمه الله "وَهْوَ أَقْسَامًا كَثُرْ".

أما الضعيف بالمعنى الخاص أو الاصطلاحي، الذي ينجبر بنحوه، فقد عرفه الذهبي في "الموقظة" بقوله: "ما نَقَص عن درجة الحَسَن قليلاً".

فقوله: "ما نَقَص عن درجة الحَسَن" أخرج الحسن، ومن باب أولى الصحيح، وقوله: "قليلاً" أخرج ما كان شديد الضعف.

قوله رحمه الله: "وَهْوَ أَقْسَاماً كَثُرْ"، وهذا صحيح، لأن الضعيف، إما أن يكون ضعفه لسقط في الإسناد، أو لطعن في الراوي، والسقط في الإسناد تحته ستة أنواع: المعلق، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، والمدلس، والمرسَل إرسالًا خفيًا، والطعن في الراوي له أحوال كثيرة،

ذكرها الحافظ ابن حجر في النخبة وأوصلها إلى عشرة أسباب، خمسة منها تتعلق بالطعن في العدالة، وخمسة تتعلق بالطعن في الضبط، فأما التي تتعلق بالطعن في العدالة فهي:

1- الكذب.

2- التهمة بالكذب.

3- الفسق.

4- البدعة.

5- الجهالة "أي جهالة العين".

ب- وأما التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي:

1- فحش الغلط.

2- سوء الحفظ.

3- الغفلة.

4- كثرة الأوهام.

5- مخالفة الثقات.

- أقسام الضعيف تتفاوت:

يتفاوت الحديث الضعيف، بحسب شدة ضعف رواته وخفته، كما يتفاوت الصحيح؛ فكما أن الصحيح درجات بعضها فوق بعض بحسب الأمور المقوية، فكذلك الضعيف يتفاوت، بحسب تخلف هذه الأمور، فليس الحديث الذي فقد شرطًا من شروط الصحة كالذي فقد شرطين، وليس الذي طُعن في عدالة رواته، كالذي فقد الضبط والاتصال، فكلما كثُر تخلف الشروط؛ كان الضعف أشد في الجملة؛ ولذلك منه الضعيف، ومنه الضعيف جدًا، ومنه الواهي، ومنه المنكر، وشر أنواعه الموضوع.

وقد ذكر المؤلف الآن ثلاثة أقسام من أقسام الحديث من حيث القبول والرد وهي:

1 – الصحيح. 2 – الحسن. 3 – الضعيف.

لكن الواقع أن الأقسام خمسة على ما حرره ابن حجر وغيره:

1 – الصحيح لذاته.

2 – الصحيح لغيره.

3 – الحسن لذاته.

4 – الحسن لغيره.

5 – الضعيف.

[الصحيح لغيره]

قال الحافظ ابن حجر في النخبة: وهو يتكلم عن الحسن لذاته "وبكثرة طرقه يُصَحح" أي أن الحسن لذاته إذا جاء من أكثر من طريق كل منها حسن بذاته فإنه يصل إلى درجة الصحيح لغيره؛ يقول ابن حجر: "وإنما نَحكُم لهُ بالصِّحَّةِ عندَ تعدُّدِ الطُّرُقِ، لأنَّ للصُّورةِ المجموعة قوّةً تَجْبرُ القدر الذي قَصُرَ به ضبط راوِي الحَسَنِ عن راوي الصحيحِ".

تعريف الصحيح لغيره: هو الحسن لذاته إذا تعددت طرقه.

أو هو: الحسن لذاته إذا رُوي من طريق آخر مثله أو أقوى منه.

وسُمي صحيحًا لغيره؛ لأن الصحة لم تأت من ذات السند الأول، وإنما جاءت من انضمام غيره إليه، وهو أعلى مرتبة من الحسن لذاته، ودون الصحيح لذاته.

[الحسن لغيره]

تعريفه: هو "ما فيه ضعف خفيفٌ يُجبر بمثله".

أو هو: هو الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه.

وهو أدنى مرتبة من الحسن لذاته.

وسُمي بالحسن لغيره؛ لأن الحسن لم يأت من ذات السند الأول، وإنما أتى من انضمام غيره إليه.

فالضعيف لا يرتقي إلى درجة الحسن لغيره إلا بأمرين، هما:

أ- أن يروى من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه.

ب- أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه، وإما انقطاعًا في سنده، أو جهالة في رجاله.

وهذا ينفي الشذوذ، والعلة، والذي ضعفه شديد، والمطعون في عدالته، لأنه لا يَجبُرُ غيره.

- وجميع هذه الأقسام مقبولة، وكلها حجة، يجوز نقلها للناس والتحديث بها؛ ما عدا الضعيف، فلا يجوز نقله، أو التحدث به، وإذا رويته لا بد فيه من:
  1- بيان الضعف للناس: فتقول مثلا: رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلّم هذا الحديث وهو ضعيف.
  2- أن ترويه بصيغة التمريض: ويروى بصيغة التمريض، فلا تقل فيها: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، بصيغة الجزم؛ وإنما تقول: رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو بلغنا عنه كذا، أو قيل، أو حُكي، وما أشبه ذلك؛ لئلا تجزم بنسبة ذلك الحديث للرسول وأنت تعرف ضعفه.

وذلك لما روى مسلم في صحيحه أن النبي صلى الله عليه وسلّم قال: "من حدث عني بحديث، يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين".

قال ابن العربي: "لا يحدث أحد إلا عن ثقة، فإن حدث عن غير ثقة، فقد حدث بحديث يرى أنه كذب"اهـ.

وفي حديث آخر: "من كذب علّي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار".

وقال الشيخ أحمد شاكر: "والذي أراه أن بيان الضعيف في الحديث الضعيف واجب في كل حال لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه أنه حديث صحيح خصوصًا إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذين يرجع إلى قولهم في ذلك، وأنه لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة بل لا حجة لأحد إلا بما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث صحيح أو حسن".ا.هـ.

- ويجوز أيضًا روايته للتدوين، والتعليم، والتنبيه ونحو ذلك.

- **حكم العمل بالحديث الضعيف:**

اختلف العلماء في قبول الحديث الضعيف في الأحكام، وفضائل الأعمال على ثلاثة آراء:

الأول: أنه يعمل به مطلقاً، إذا لم يوجد في الباب غيره، ولم يوجد ما يدفعه، ولم يشتد ضعفه، لأن شديد الضعف متفق على عدم العمل به روي ذلك عن أبي حنيفة ومالك وأحمد وأبي داود وغيرهما، وحجتهم في ذلك أنه أقوى من رأي الرجال.

القول الثاني: يعمل به في الفضائل والمستحبات والمكروهات بشروط:

1- أن يكون موضوع الحديث في فضائل الأعمال وما في معناها، وليس في الأحكام والعقائد.
2- أن يكون ضعفه غير شديد فيخرج ما اشتد ضعفه كحديث الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه وهذا الشرط متفق عليه.
3- أن يندرج تحت أصل عام، معمول به فيخرج ما يُخترع بحيث لا يكون له أصل معمول به أصلاً.

4- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الإحتياط.

5- أن لا يعارض حديثًا صحيحًا.

6- أن لا يعتقد سنية ما يدل عليه.

7- ألا يُظهر العمل به، أو يدعو إليه؛ حتى لا يُظن ثبوته.

وهذا الرأي مروي عن جمهور العلماء، ومنهم السفيانين، وابن المبارك، وابن مهدي، وغيرهم. والحق أن التفريق بين أحاديث الفضائل وأحاديث الأحكام تفريق بين المتماثلات، إذ الشرع كله متساوي الأقدام. ثم إن الاستدلال بالضعيف في الفضائل إن كان المراد به إثبات استحبابها، فالاستحباب حكم شرعي، كما هو معلوم، والأحكام الشرعية لا تثبت إلا بدليل صحيح أو حسن، ولا ينفع فيها الضعيف حتى على رأي هؤلاء. وإن كان المراد إثبات ما هو ثابت بدليل صحيح، أو قاعدة من قواعد الشرع، فوجود الضعيف وعدمه سيان.

<u>الرأي الثالث</u>: يرى بعض المحققين من أهل العلم أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً، لا في الأحكام، ولا في الفضائل، لأن في الأحاديث الصحيحة ما يغني المسلم عن الضعيف وهذا القول حكاه ابن سيد الناس عن يحيى ابن معين ونُسب إلى أبي بكر بن العربي، والظاهر أنه مذهب البخاري ومسلم، وذهب إليه ابن حزم، وابن حبان وأبو زرعة وأبو حاتم وابن أبي حاتم والخطابي وغيرهم.

وهذا الرأي هو الذي يترجح لما يلي:

1- لاتفاق علماء الحديث على تسمية الضعيف بالمردود.
2- لأن الضعيف لا يفيد إلا الشك أو الظن المرجوح، والظن لا يغني من الحق شيئًا.
3- الاحتجاج بالضعيف يترتب عليه ترك البحث عن الأحاديث الصحيحة، والاكتفاء بالضعيفة.
4- يترتب عليه أيضا نشوء البدع والخرافات.
5- هل عملنا بكل الصحيح والحسن، حتى نحتاج إلى العمل بالضعيف؟!

وليس معنى هذا رد الحديث الضعيف بالكلية، بل يمكن أن يعمل به في غير مجال الاحتجاج، وذلك بترجيح معنى على غيره.

مثال ذلك قوله تعالى {فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا}. فقوله "تعولوا" يحتمل معنيين:

أولهما: أن لا تكثر عيالكم، وبه قال الشافعي.

ثانيهما: أن لا تجوروا ولا تميلوا وبه قال جمهور المفسرين.

وروي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله :{ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا} قال: "أن لا تجوروا". وفي رواية: "أن لا تميلوا". ومع ضعف هذا الحديث فقد قال ابن القيم: إنه يصلح للترجيح.

- **والسؤال هنا: لماذا يروي بعض كبار الأئمة عن الضعفاء؟**

قال الإمام النووي في شرح مسلم: "قد يقال لِمَ حدَّث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يُحتج بهم؟ ويجاب عنه بأجوبة:

أحدها: أنهم رووها ليعرفوها، وليبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم، أو على غيرهم، أو يتشككوا في صحتها.

الثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد، ولا يحتج به على إنفراده. [تنبيه: يَقْصِدُ بالاعتبار والاستشهاد: أي الشواهد والمتابعات التي تجبر الحديث الذي ضعفه خفيف].

الثالث: رواية الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل، فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض وذلك سهل عليهم، معروف عندهم. وبهذا احتج سفيان رحمه الله، حين نهى عن الرواية عن الكلبي، فقيل له: أنت تروي عنه.!

فقال:"أنا أعلم صدقه من كذبه". (انظر: "شرح صحيح مسلم للنووي"، "الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به" لعبد الكريم الخضير، "تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف" لعبد العزيز العثيم، الجواهر السليمانية لأبي الحسن المأربي) بتصرف يسير.